

Distr.: General  
31 March 2020  
Arabic  
Original: English

## اجتماع الدول الأطراف



## الاجتماع الثلاثون

نيويورك، 15-19 حزيران/يونيه 2020

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت\*

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة

بميزانية المحكمة الدولية لقانون البحار

## تقرير عن المسائل المتعلقة بميزانية الفترتين الماليتين 2017-2018 و 2019-2020

يعرضه مسجل المحكمة الدولية لقانون البحار

### أولا - الفائض النقدي للفترة المالية 2017-2018

#### ألف - زيادة الإيرادات عن النفقات

1 - في حزيران/يونيه 2019، أحاط اجتماع الدول الأطراف التاسع والعشرون علما (انظر SPLOS/29/9، الفقرة 37) بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية 2017-2018 (SPLOS/29/4)، الذي قدمته إليه المحكمة الدولية لقانون البحار. واستنادا إلى هذا التقرير، فإن الزيادة النهائية للإيرادات عن النفقات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 بلغت 3 040 692 يورو.

2 - وكما هو مبين في التقرير عن المسائل المتعلقة بميزانية الفترة 2017-2018 (SPLOS/29/3)، الفقرة 2)، يبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة 18 105 109 يورو، وهو ما يمثل 85,73 في المائة من مجموع المخصصات (21 119 900 يورو). ويمكن تفسير هذا الأداء بالإدارة الفعالة من حيث التكلفة للقضيتين 23 و 25 وعدم عرض أي دعاوى قضائية عاجلة على المحكمة خلال الفترة قيد النظر (2017-2018). وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الاعتمادات الموافق عليها للفترة المالية 2017-2018 قد استخدمت لتغطية النفقات المتصلة بالأعمال القضائية للمحكمة الدولية لقانون البحار في القضيتين التاليتين:

(أ) القضية رقم 23 (النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا/كوت ديفوار))؛



عقدت جلسات استماع علنية في الفترة من 6 إلى 16 شباط/فبراير 2017. وأصدرت الدائرة الخاصة التي أنشئت للبت في هذه القضية حكمها في 23 أيلول/سبتمبر 2017.

(ب) القضية رقم 25 (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا))

عرضت القضية على المحكمة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015. وعُقدت جلسات استماع علنية في الفترة من 10 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2018، أعقبها مداوات المحكمة واجتماعات لجنة الصياغة. وستواصل المحكمة مداولاتها في عام 2019، ومن المقرر أن يصدر الحكم في 10 نيسان/أبريل 2019.

## باء - الفائض النقدي المؤقت

3 - وفقا للمادة 4-4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، يتحدد الفائض النقدي المؤقت بحساب الفرق بين الرصيد الدائن (الاشتراكات المقررة المقبوضة بالفعل، والإيرادات المتنوعة المقبوضة، والاعتمادات الإضافية) والرصيد المدين (المدفوعات المصروفة من الاعتمادات والمخصصات المقررة للالتزامات غير المصفاة). وبالنسبة للفترة المالية 2017-2018، تبلغ الزيادة في الإيرادات عن النفقات ما مقداره 3 040 692 يورو، وتُحسب على النحو التالي:

الرصيد الدائن	21 145 801 يورو
الرصيد المدين	(18 105 109) يورو
<b>زيادة الإيرادات عن النفقات</b>	<b>3 040 692 يورو</b>

4 - وعملا بالمادة 3-4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، يُخصم مبلغ الاشتراكات غير المسددة من هذا الرصيد. وعلى هذا الأساس، حُدد الفائض النقدي المؤقت للفترة المالية 2017-2018 بمبلغ 2 047 656 يورو. وقد استند هذا المبلغ إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي للفترة المالية 2017-2018، مشفوعا بالبيانات المالية للمحكمة (SPLOS/29/4)، ويحسب على النحو التالي:

الرصيد الدائن	21 145 801 يورو
الرصيد المدين	(18 105 109) يورو
إلغاء التزامات الفترة 2013-2014 المعادة مع الفائض النقدي للفترة 2013-2014	(27 514) يورو
الاشتراكات غير المسددة	(965 522) يورو
<b>الفائض النقدي المؤقت</b>	<b>2 047 656 يورو</b>

## جيم - الفائض النقدي

5 - وفقا للمادة 4-4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، يتقرر الفائض النقدي بأن تقيّد في حساب الفائض النقدي المؤقت أي متأخرات من الاشتراكات عن الفترات السابقة تُسدّد خلال الفترة المالية وأي وفورات متحققة من الأموال المخصصة للالتزامات غير المصفاة للفترة المالية.

6 - وقد بلغ الفائض النقدي للفترة المالية 2017-2018 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما مقداره 2 956 912 يورو، ويحسب على النحو التالي:

الفائض النقدي المؤقت وقدره 2 047 656 يورو + متأخرات من اشتراكات الفترات السابقة تم استلامها في عام 2019 بمبلغ قدره 884 147 يورو + وفورات من الاعتمادات المدرجة من الالتزامات غير المصفاة، وقدرها 25 109 يورو = الفائض النقدي البالغ 2 956 912 يورو.

7 - وفي 28 كانون الثاني/يناير 2020، استعرض مراجع الحسابات - الخارجي الفائض النقدي، كما هو مبين في الفقرة 6. وأقرّ مراجع الحسابات بأن الفائض النقدي للفترة المالية 2017-2018 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 يبلغ 2 956 912 يورو (انظر المرفق الأول).

## دال - إعادة الفائض النقدي

8 - وفقا للمادة 4-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيعاد الفائض النقدي على النحو التالي:

### (أ) تقسيم الفائض النقدي

يقسم الفائض النقدي، على النحو المحدد أعلاه، بين الدول الأطراف وفقا لنسب اشتراكاتها المحددة للفترة المالية 2017-2018، التي يتعلق بها الفائض.

### (ب) إعادة الفائض النقدي

بعد تقسيم الفائض النقدي عن الفترة المالية 2017-2018 على الدول الأطراف على هذا النحو، يجري ما يلي:

'1' يُعاد إلى الدول الأطراف، بشرط أن تكون قد سددت اشتراكاتها عن الفترة المالية 2017-2018 بالكامل؛

'2' يُستخدم في المقام الأول لتصفية أي متأخرات من الاشتراكات، كليا أو جزئيا.

### (ج) الاحتفاظ بالفوائض النقدية التي قسمت ولكن لم تُعد

يحتفظ مسجل المحكمة بأي فائض نقدي قُسم على الدول الأطراف ولكن لم يُعد إليها بسبب عدم سداد الاشتراكات عن الفترة المالية المعنية كليا أو لسدادها جزئيا، إلى حين سداد الاشتراكات عن تلك الفترة المالية بالكامل.

9 - ووفقا للمادة 4-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيعاد الفائض النقدي البالغ 2 956 912 يورو للفترة المالية 2017-2018 ويخصم من اشتراكات الدول الأطراف لعام 2021 وللوفورات السابقة، حيثما ينطبق ذلك.

## ثانيا - تقرير الأداء المؤقت لعام 2019

10 - في حزيران/يونيه 2018، وافق اجتماع الدول الأطراف الثامن والعشرون على رصد مبلغ مدرج في الميزانية قدره 20 521 200 يورو للفترة المالية 2019-2020 (SPLOS/322، الفقرة 1). وشمل هذا المبلغ اعتمادا قدره 2 690 100 يورو تحت بند "التكاليف المتصلة بالقضايا"، لتغطية التكاليف المتعلقة

بالمداوالات النهائية فيما يتعلق بالقضية رقم 25، ولتمكين المحكمة من البت في اثنتين من القضايا العاجلة في الفترة 2019-2020.

11 - وتقرير الأداء لعام 2019 (انظر المرفق الثاني) مؤقت لأنه يتعلق بالسنة الأولى من ميزانية فترة السنتين 2019-2020.

12 - ومجموع النفقات لعام 2019 يبلغ مؤقتا ما مقداره 10 379 567 يورو، وهو ما يمثل 96,55 في المائة من الاعتمادات البالغة 10 750 100 يورو المخصصة لعام 2019 (انظر المرفق الثاني).

### التكاليف المتصلة بالقضايا

13 - تمت الموافقة على اعتماد يبلغ 2 690 100 يورو تحت بند "التكاليف المتصلة بالقضايا" من ميزانية الفترة 2019-2020. ومن هذا المبلغ، حُصص 1 960 600 يورو لعام 2019 لمعالجة الجزء الأخير من القضية رقم 25، فضلا عن قضية عاجلة واحدة. وفي عام 2019، أكملت المحكمة نظرها في القضية رقم 25 وأصدرت حكمها في 10 نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تناول قضيتين عاجلتين في عام 2019: القضية رقم 26 (القضية المتعلقة باحتجاز ثلاث سفن بحرية أوكرانية (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، التدابير المؤقتة) والقضية رقم 27 (قضية السفينة "سان بادري بيو" (سويسرا ضد نيجيريا)، التدابير المؤقتة). وأصدرت المحكمة أوامرها في 25 أيار/مايو 2019 و 6 تموز/يوليه 2019، على التوالي. ونتيجة لذلك، فقد استخدم مبلغ 1 864 137 يورو بحلول نهاية عام 2019، وهو ما يعادل 95 في المائة من اعتماد السنة.

14 - وتمكنت المحكمة من النظر في القضية رقم 25 وقضيتين عاجلتين في عام 2019 بفضل كفاءة تخطيط قلم المحكمة وكون الجلسات في القضية رقم 25 وكذلك في القضيتين العاجلتين كانت أقصر قليلا مما كان متوقعا.

15 - وسيستخدم الاعتماد المتصل بالقضايا لعام 2020 لتمويل التكاليف المتصلة بالنظر في الدفع الابتدائية التي أثارها ملديف في القضية رقم 28 (النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)) المقدمة إلى دائرة خاصة تابعة للمحكمة.

### النفقات المتكررة

16 - في إطار الباب 1، القضاة، أنفق بندا الميزانية "البدلات السنوية" و "البدلات الخاصة" أكثر من اللازم فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لعام 2019 من فترة السنتين. ويعزى ذلك إلى تنقيح مضاعف تسوية مقر العمل في هامبورغ في شباط/فبراير وأيار/مايو 2019 نتيجة لدراسة استقصائية لتكاليف المعيشة. وبالإضافة إلى ذلك، حُدّد معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ بمبلغ 306 يورو في كانون الثاني/يناير 2019، في حين حُسبت الميزانية باستخدام المعدل السابق لبدل الإقامة اليومي البالغ 266 يورو. ولهذه الأسباب، من المتوقع أن يبلغ المبلغ النهائي للزيادة في الإنفاق في إطار هذين البندين من الميزانية 335 000 يورو في نهاية فترة الميزانية (كانون الأول/ديسمبر 2020).

17 - وفي إطار الباب 3، تكاليف الموظفين، يبين بند الميزانية "الوظائف الثابتة" رصيذا قدره 24 157 يورو في نهاية عام 2019. وقد رُفعت مرتبات موظفي الفئة الفنية تمشيا مع تنقيح مضاعف

تسوية مقر العمل في هامبورغ في أيار/مايو 2019. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد المرصود في ميزانية الفترة 2019-2020 لم يكن ليكفي لو تم شغل جميع الوظائف في قلم المحكمة طوال الفترة المالية بأكملها.

18 - وقد لا يكون على الأرجح من الممكن تعويض الزيادة في الإنفاق في الباب 1، القضاء، بنقل الأموال بين أبواب الاعتمادات، على النحو المنصوص عليه في المادة 4-6. وعلاوة على ذلك، لا يتوقع أن يكون مجموع نقص الإنفاق في إطار الجزء ألف من الميزانية، النفقات المتكررة، كافياً لتغطية هذا التجاوز في الإنفاق في نهاية فترة الميزانية (كانون الأول/ديسمبر 2020). ولهذا الغرض، يُقترح أن يؤذن للمحكمة باستخدام جزء من الفائض النقدي من ميزانية الفترة 2017-2018 لتمويل هذا التجاوز في الإنفاق بمبلغ 335 000 يورو.

### ثالثاً - التقرير عن الإجراءات المتخذة عملاً بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة

#### ألف - استثمار أموال المحكمة

19 - فيما يتعلق باستثمار أموال المحكمة، تنص المادة 9 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة على ما يلي:

1-9 - للمسجل أن يوظف أموال المحكمة التي لا تكون لازمة لتلبية الاحتياجات الفورية في استثمارات قصيرة الأجل تتسم بالحدز، ويقوم بصورة دورية بإبلاغ المحكمة واجتماع الدول الأطراف بتلك الاستثمارات.

...

2-9 - تُقيّد الإيرادات المتأتية من الاستثمارات كرسيد في حساب الإيرادات المتنوعة أو حسبما تنص عليه القواعد المتعلقة بكل صندوق أو حساب.

20 - وفي عام 2019، كانت أموال المحكمة مودعة في حسابات مصرفية لدى مصرف دويتشه بنك (Deutsche Bank). وأسعار الفائدة في منطقة اليورو هي في الحد الأدنى على الإطلاق. ولم تحصل استثمارات قصيرة الأجل ("الاستثمارات قصيرة الأجل هي استثمارات لمدة تقل عن 12 شهراً" وفقاً للقاعدة 1-109 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة) باليورو ولم تتحصل فوائد.

21 - وكانت أسعار الفائدة في البنك المركزي الأوروبي سلبية منذ عام 2014. ونتيجة لذلك، بدأت المصارف الألمانية في إصدار أسعار فائدة سلبية. وحتى شباط/فبراير 2020، عرض دويتشه بنك على المحكمة مبلغاً أدنى قدره 25 000 000 يورو قبل فرض فوائد على الودائع النقدية. وفي شباط/فبراير 2020، خفض دويتشه بنك مبلغ العتبة إلى 5 000 000 يورو. وتشير حالة الاشتراكات في 31 كانون الثاني/يناير 2020 إلى أن أكثر من 75 في المائة من الاشتراكات المقررة لميزانية الفترة 2019-2020 قد سُددت. وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ الفائض النقدي للفترة 2017-2018 ما قدره 2 956 912 يورو. وإذا أُدرج صندوق رأس المال المتداول والصناديق الاستثمارية للمحكمة، فإن مجموع النقدية يبلغ نحو 11 500 000 يورو. وبهذا المستوى النقدي، سيفرض دويتشه بنك على المحكمة فائدة تبلغ نحو 32 500 يورو سنوياً.

22 - ويهدف قلم المحكمة إلى استثمار الأموال وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة (انظر المادة 9-1 والقاعدة 109-1) من أجل إبقاء تكلفة الفائدة السلبية عند الحد الأدنى.

### باء - الصندوق الاستثماري للمحكمة الدولية لقانون البحار

23 - وافقت المحكمة في دورتها الثامنة والعشرين على اقتراح المسجل إنشاء صندوق استثماري لقانون البحار وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وأنشأ المسجل لاحقاً الصندوق الاستثماري للمحكمة الدولية لقانون البحار لدى مصرف دويتشه بنك في هامبورغ. والغرض من هذا الصندوق الاستثماري هو تشجيع النهوض بالموارد البشرية في البلدان النامية في مجال قانون البحار وفي الشؤون البحرية عموماً. وفي الفترة بين عامي 2010 و 2018، وردت مساهمات من شركة كورويند، وهي شركة من جمهورية كوريا مقرها هامبورغ وتعمل في مجال الطاقة المتجددة (25 000 يورو)، ومعهد كوريا البحري (245 482 يورو)، وحكومة الصين (150 000 يورو). وتستخدم المساهمات لتقديم مساعدة مالية لمقدمي الطلبات من البلدان النامية الراغبين في المشاركة في برنامج التدريب الداخلي للمحكمة وفي الأكاديمية الصيفية للمؤسسة الدولية لقانون البحار. واستخدم الصندوق الاستثماري أيضاً لتمويل حلقة عمل إقليمية عُقدت في مونتفيدو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان أداء الصندوق الاستثماري للفترة 2019-2020 على النحو التالي (باليورو):

-	المساهمات
(43 282)	النفقات المتعلقة بالمشاركين والأنشطة المأذون بها
(157)	المكاسب الناجمة عن أسعار الصرف
<b>(43 439)</b>	<b>المجموع</b>
232 461	احتياطات من فترات سابقة
<b>189 022</b>	<b>الرصيد المتاح</b>

### جيم - الصندوق الاستثماري لمؤسسة نيبون اليابانية

24 - في آذار/مارس 2007، وقّعت المحكمة مع مؤسسة نيبون اليابانية اتفاق منحة مؤسسة نيبون اليابانية. وعملاً بهذا الاتفاق، وافقت المؤسسة اليابانية على المساهمة بمبلغ قدره 200 000 يورو في البرنامج المشترك بين المؤسسة اليابانية والمحكمة الدولية لقانون البحار لبناء القدرات والتدريب على تسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

25 - ووفقاً للمادة 6-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ لاحقاً صندوق استثماري وفتح له حساب مصرفي خاص باليورو أطلق عليه اسم "منحة مؤسسة نيبون اليابانية" لدى مصرف دويتشه بنك لتمويل نفقات المشاركين من البلدان النامية في البرنامج المذكور أعلاه.

26 - وقدمت مؤسسة نيبون مساهمات سنوية لاحقة بلغ مجموعها 2 470 000 يورو، خلال الفترة 2008-2018. وفي آذار/مارس 2019، وردت مساهمة بمبلغ 226 310 يورو لبرنامج الفترة 2019-2020. وسيُبلغ اجتماع الدول الأطراف وفقاً للمادة 6-5 بأداء منحة مؤسسة نيبون اليابانية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وهو كالتالي (باليورو):

226 310	المساهمات
(193 855)	النفقات المتعلقة بالمشاركين والأنشطة المأذون بها
(10 648)	الحسابات المستحقة القبض والمصروفات المدفوعة مقدما
146	المكاسب الناجمة عن أسعار الصرف
(814)	الضرائب غير القابلة للاسترداد
411 338	احتياطات من فترات سابقة
<b>432 477</b>	<b>الرصيد المتاح</b>

27 - واتفق مع مؤسسة نيبون على إعادة الزيادات في الإيرادات عن النفقات من برامج الفترة 2007-2008 إلى برامج الفترة 2018-2019 بمبلغ 354 785 يورو إلى المؤسسة.

### دال - حلقة عمل للمحكمة الدولية لقانون البحار للمستشارين القانونيين (برعاية جمهورية كوريا)

28 - في كانون الثاني/يناير 2020، أبلغت وزارة خارجية جمهورية كوريا المحكمة بأنها ستقدم تبرعا في ذلك العام إلى المحكمة بمبلغ 200 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووفقا للورقة المفاهيمية المتعلقة باستخدام التبرعات المقدمة إلى المحكمة التي تمت الموافقة عليها في 9 آذار/مارس 2020، ستستخدم هذه المساهمة لتنمية قدرات المستشارين القانونيين في مجال تسوية المنازعات الدولية في المسائل المتصلة بقانون البحار.

29 - ووفقا للمادة 5-6 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ حساب مصرفي خاص باليورو لدى مصرف دويتشه بنك لحلقة العمل للمستشارين القانونيين التي ترعاها جمهورية كوريا. وستغطي المساهمة نفقات المهنيين الرفيعي المستوى المشاركين في عملية صنع القرار المتصلة بقانون البحار لتمكينهم من المشاركة في حلقة عمل تعقد في مباني المحكمة.

## المرفق الأول

## تقرير مراجع الحسابات المستقل

المُقدم إلى المحكمة الدولية لقانون البحار،

لقد راجعنا الفائض النقدي المرفق بما فيه المعلومات المناظرة (المشار إليه فيما يلي باسم "الفائض النقدي") للمحكمة الدولية لقاع البحار، هامبورغ، ألمانيا، لفترة السنتين المالية 2017-2018، المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

## مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إدارة المحكمة الدولية لقانون البحار، هامبورغ، ألمانيا (التي يشار إليها فيما يلي باسم "المحكمة")، مسؤولة عن إعداد الفائض النقدي وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. والإدارة مسؤولة أيضاً عن اتخاذ إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية للتمكين من إعداد فائض نقدي خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناجمة عن الغش أم عن الخطأ.

## مسؤولية مراجع الحسابات

مسؤوليتنا هي أن نُبدي رأياً بشأن الفائض النقدي. وقد اضطلعنا بمراجعة الفائض النقدي وفقاً للمعايير الألمانية المقبولة عموماً لمراجعة البيانات المالية الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا (Institut der Wirtschaftsprüfer in Deutschland e. V)، الكائن في دوسلدورف. وتقتضي تلك المعايير منا أن نمثل للمتطلبات المهنية الأخلاقية وأن نخطط لمراجعة الحسابات ونضطلع بها من أجل الحصول على تأكيد معقول بشأن خلو الفائض النقدي من الأخطاء الجوهرية.

وتتطوي مراجعة الحسابات على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة من مراجعة الحسابات بشأن مبالغ الفائض النقدي والمعلومات المناظرة لها. وتتوقف الإجراءات المختارة على تقدير مراجع الحسابات. ويشمل ذلك تقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في الفائض النقدي، سواء أكانت تلك الأخطاء ناجمة عن الغش أم عن الخطأ. وعندما يضطلع المراجع بتقييم هذه المخاطر، فهو ينظر في إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فيما يتعلق بإعداد المحكمة للفائض النقدي، من أجل أن يحدد إجراءات لمراجعة الحسابات تتناسب الظروف، ولكن ليس من أجل أن يُبدي رأياً بشأن مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي تطبقها المحكمة. وتشتمل مراجعة الحسابات أيضاً على تقييم لمدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تُعدّها الإدارة، وتشتمل كذلك على تقييم للعرض للعام للبيانات المالية.

ونرى أن الأدلة التي حصلنا عليها في عملية مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لتوفير أساس نبني عليه رأينا كمراجع للحسابات.

## الرأي

نحن نرى، بناءً على نتائج مراجعتنا للحسابات، أن الفائض النقدي للمحكمة لفترة السنتين المالية 2017-2018 المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 قد أُعدّ، من جميع جوانبه الجوهرية، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، هو والمعلومات المناظرة له.

## الأساس المحاسبي وتقييد الاستخدام

بدون أن نُعدّل رأينا، نُوجّه الانتباه إلى النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، التي تُبَيِّن الأساس المحاسبي. ويُعدُّ الفائض النقدي من أجل الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية المشار إليها أعلاه. ونتيجةً لذلك، يحتمل أن يكون الفائض النقدي غير مناسب لغرض آخر.

## تقييد التوزيع وتوضيح حدود المسؤولية

يتوجه تقريرنا للمحكمة ولإجتماع الدول الأطراف فقط لا غير. ولا يجوز أن يُستَخدم تقريرنا لأغراض أخرى أو يُوزَّع على أطراف أخرى دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

وقد أعددنا هذا التقرير حصراً على أساس تعاقد المحكمة معنا. والخدمات التي قدمناها للمحكمة، في إطار هذا التعاقد، تخضع للشروط والأحكام الخاصة لشركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (Wirtschaftsprüfungsgesellschaft BDO AG) (انظر التذييل الثاني)، وتخضع كذلك لشروط التعاقد العامة لمراجعي الحسابات العموميين الألمان (Wirtschaftsprüfer) وشركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية (Wirtschaftsprüfungsgesellschaften) المؤرخة 1 كانون الثاني/يناير 2017 (انظر التذييل الثالث).

شركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft)

(توقيع) ماركو لوتجي

(توقيع) د. رالف ويسمان

مراجع حسابات عمومي (Wirtschaftsprüfer)

مراجع حسابات عمومي (Wirtschaftsprüfer)

## الضمان

الفائض النقدي للفترة المالية 2017-2018 للمحكمة الدولية لقانون البحار، هامبورغ/ألمانيا، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (التذييل الأول)

الشروط والأحكام الخاصة لشركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (التذييل الثاني)

شروط التعاقد العامة لمراجعي الحسابات العموميين الألمان وشركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية المؤرخة 1 كانون الثاني/يناير 2017 (التذييل الثالث)

## التذييل الأول

## المحكمة الدولية لقانون البحار: الفائض النقدي للفترة المالية 2017-2018

(بالبيرو)

	<b>الفائض النقدي المؤقت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018</b>
3 040 692	الزيادة النهائية للإيرادات عن النفقات في الفترة 2017-2018
(27 514)	إلغاء التزامات الفترة 2015-2016 التي أعيدت مع الفائض النقدي للفترة 2015-2016
(965 522)	المساهمات المستحقة القبض من الدول الأطراف فيما يتعلق بالفترة 2017-2018
<b>2 047 656</b>	<b>الفائض النقدي المؤقت للفترة 2017-2018</b>
	<b>الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>
884 147	المساهمات عن فترات سابقة التي وردت في عام 2019
25 109	الوفورات التي تحققت من التزامات الفترة 2017-2018
<b>2 956 912</b>	<b>الفائض النقدي للفترة 2017-2018 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019</b>

## الشروط والأحكام الخاصة لشركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (BDO AG) (Wirtschaftsprüfungsgesellschaft)

### 1 - الأحكام العامة

(أ) نحن نقدم خدماتنا على أساس '1' رسالة التعاقد وأي مرفقات لها، و '2' هذه الشروط والأحكام الخاصة (التي يشار إليها فيما يلي باسم "الشروط والأحكام الخاصة")، و '3' شروط التعاقد العامة لمراجعي الحسابات العموميين وشركات مراجعة الحسابات العمومية الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الألمان (التي يشار إليها فيما يلي باسم "شروط التعاقد العامة") (ويشار فيما يلي إلى كل البنود السابقة مجتمعة باسم "اتفاق العميل"). وتطبق الشروط والأحكام نفسها أيضاً على أي جزءٍ من خدماتنا يُقدَّم قبل أن يُوقَّع اتفاق العميل بما يترتب عليه من أثر قانوني.

(ب) هذه الشروط والأحكام الخاصة وشروط التعاقد العامة تنطبق أيضاً على أي خدمات أخرى قد نقدمها إضافةً إلى الخدمات التي اتفقنا عليها في رسالة التعاقد أو في أي من مرفقاتها، ما لم يُتَّفَقَ على خلاف ذلك.

### 2 - الأتعاب، تاريخ استحقاق الدفع

(أ) فواتيرنا، بما فيها فواتير الأقساط المستحقة الدفع أو المدفوعات المسبقة، تصدر باليورو وتكون مستحقة الدفع فوراً. وأي خدمات نتعاقد عليها من الباطن سنُقدِّم لكم فواتيرها بسعر التكلفة.

(ب) أي طلبات للحصول على مدفوعات مسبقة تخضع للجملة 2 من البند 13 (1) من شروط التعاقد العامة. ويحق لنا أن نُقدِّم للعميل في أي وقت فواتير نطالبه فيها بمدفوعات مسبقة معقولة من حساب الأتعاب والرسوم والنفقات، بما فيها التكاليف العرضية.

(ج) جميع المعلومات التي نُقدِّمها فيما يتعلق بالمبلغ المتوقع من الأتعاب تكون عموماً مجرد تقديرات للتكلفة، ما لم ينص اتفاق العميل بشكل صريح على مبلغ مقطوع للأتعاب. ويجوز أن تزيد الأتعاب عن المبلغ المقطوع المذكور في عرض الأسعار المقدم، إذا وقعت أحداث غير متوقعة خارجة عن سيطرتنا يترتب عليها قدر كبير من العمل الإضافي.

(د) إذا اضطررنا إلى أن نتوقف عن تقديم خدماتنا في وقت مبكر، يحق لنا إرسال فاتورة للعميل نطالب فيها بأتعابنا عن عدد ساعات العمل المؤدى حتى ذلك الوقت، ما لم يكن العقد قد أُنتهي بسبب سلوك غير مشروع ارتكبناه. ومع ذلك، يجوز لنا في الحالة الأخيرة أن نُرسِل إليكم فواتير مقابل عدد الساعات العمل المؤدى، إذا كان يمكن الاستفادة من الخدمات المقدمة بصرف النظر عن الإنهاء المبكر، على أن تكون الخدمات مناسبة لقدرة الاستفادة الممكنة.

(هـ) اللوائح الألمانية التي تُنظِّم أتعاب مستشاري الضرائب لا تنطبق إلا تُتَّفَقَ عليها صراحةً بشكل خطي. وإذا طلبتم من شركتنا بعد توقيع اتفاق العميل أن نُقدِّم لكم خدمات غير مشمولة في رسالة التعاقد، فسنُرسِل لكم فواتير مقابل هذه الخدمات إما على أساس اتفاق منفصل أو على أساس أسعار الساعة القياسية المنطبقة على تلك الخدمات.

(و) إذا طُولِينَا أو أُلْزِمْنَا (سواء قبل تقديم الخدمات أو بعدها) بأن نُتِيحُ معلومات عن خدماتنا لمحكمة مختصة أو وصي أو مدير إيسار، أو سلطة عامة أو تنظيمية أو إشرافية (غرفة المحاسبين العامين، ومجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة، ومكتب المحاسبة الألماني) أو لأي طرف ثالث آخر (بما يشمل الاستماع إلى موظفينا كشهود)، يحق لنا أن نرسل لكم فواتير عن الوقت الذي أنفقَ نتيجةً لذلك، على أساس أسعار الساعة، وفقاً لما أُتفقَ عليه في اتفاق العمل.

### 3 - حدود مسؤوليتنا

(أ) تخضع مسؤوليتنا للبند 9 من شروط التعاقد العامة، ما لم يُنص على خلاف ذلك في البند 3 من هذه الشروط والأحكام الخاصة. غير أنه على سبيل الاستثناء من البند 9 (2) و (5) من شروط التعاقد العامة، يُستعاض عن كل حد من حدود المسؤولية المنصوص عليها فيهما بمبلغ 5 ملايين يورو في جميع الحالات. ولا يتأثر البند 9 (1) من شروط التعاقد العامة في كل حالة.

(ب) إذا كنتم ترون أن المخاطر المرتبطة بخدماتنا تتجاوز بدرجة كبيرة مبلغ 5 ملايين يورو، فنحن مستعدون أن نتناقش معكم ومع شركة تأمين المسؤولية الخاصة بنا في إمكانية زيادة حدود مسؤوليتنا وفي التكاليف المترتبة على هذه الزيادة. وأنتم مسؤولون عن أي أقساط تأمين إضافية تنشأ فيما يتعلق بهذه الزيادة.

(ج) خلافاً للبند 9 (2) من شروط التعاقد العامة والبند 3 (أ) من الشروط والأحكام الخاصة، لا تكون مسؤوليتنا غير محدودة إلا إذا '1' أُتفقَ على ذلك صراحةً بشكل خطي، أو '2' تعين علينا أن نؤدي عملنا دون وضع أي حدود للمسؤولية كي نلبي المقتضيات المنصوص عليها في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق باستقلالية مراجعي الحسابات.

### 4 - نتائج عملنا

نتائج العمل التي يجب أن تُسَلَّم بشكل خطي وتحمل توقيعنا لا تكون ملزمة إلا إذا وقَّعَ على الأصل اثنان من الموظفين، أو إذا سُمِّيَ اثنان من الموظفين كموقعين في حالة التواصل عبر رسائل البريد الإلكتروني. ويجوز لنا أيضاً أن نُقدِّم لكم نتائج عملنا في شكل إلكتروني و/أو بتوقيع إلكتروني مستوف للشروط، ما لم يُتفقَ على خلاف ذلك أو يكون ذلك مخالفاً لأي قوانين أو معايير مهنية واجبة التطبيق.

### 5 - الإفصاح عن نتائج عملنا، الحق في نتائج العمل

(أ) نتائج عملنا مخصصة فقط للغرض المتفق عليه، وبالتالي فهي موجهة إليكم حصراً بصفتكم العميل ولا يجوز استخدامها لأي غرض آخر. وأي كشف لنتائج عملنا لأطراف ثالثة أو أي استخدام لنتائج عملنا لأغراض إعلانية يخضع للبند 6 من شروط التعاقد العامة.

(ب) لن نوافق على الكشف عن نتائج عملنا لأطراف ثالثة إلا بشرط أن يكون الطرف الثالث/الأطراف الثالثة قد وقع/وقعت على اتفاق نمذجي للكشف عن المعلومات (رسالة إعفاء من المسؤولية عن أي ضرر)، ما لم يُتفقَ على خلاف ذلك بشكل خطي. وأي كشف عن نتائج عملنا يجب أن يشمل نصها الكامل وجميع تذييلاتها. ولا يتأثر انطباق المادة 334 من القانون المدني الألماني بأي كشف من هذا القبيل.

(ج) أنتم توافقون على إبراء ذمتنا وإخلاء مسؤوليتنا فيما يتعلق بأي خسائر وأضرار قد تتجم عن أي عدم امتثال للأحكام المذكورة أعلاه.

(د) سنعطيك الحق في استخدام نتائج عملنا فقط بالقدر اللازم بالنظر إلى الغرض من اتفاق العميل الواجب التطبيق.

6 - مبادئ تعاوننا

(أ) مقدار الوقت اللازم لتقديم خدماتنا والمستخدم في حساب أتعابنا يعتمد إلى حد كبير على استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في البند 3 (1) من شروط التعاقد العامة.

(ب) ليس علينا أي إلزام بمراجعة أي معلومات نتاح لنا للتأكد من دقتها أو اكتمالها، ما لم يُنص على خلاف ذلك بموجب رسالة التعاقد أو قوانين ملزمة نخضع لها أو أي أحكام أخرى أو معايير واجبة التطبيق.

7 - بند خاص بشأن المشورة الضريبية

(أ) أنتم بموجب هذا الاتفاق توعزون إلينا وتأذنون لنا بأن نقدم إلكترونياً باسمكم إلى مصلحة الضرائب الألمانية المختصة مباشرة، من خلال شركة Datev eG، جميع البيانات المُعدة من أجلكم التي صُممت خصيصاً واعتمدت بغرض إرسالها إلكترونياً إلى المكتب المسؤول في مصلحة الضرائب الألمانية. ويبدأ فوراً سريان الإيعاز والإذن المذكورين أعلاه ويجوز إلغاؤهما في أي وقت. ويجب أن يُقدّم أي إخطار بالإلغاء في شكل نص على الأقل (المادة 126 (ب) من القانون المدني الألماني).

(ب) إذا قُدِّمت إلينا وثائق تتطلب اتخاذ إجراء قبل حلول موعد نهائي معين، فلن يكون من واجبنا اتخاذ أي خطوات للوفاء بالموعد النهائي ما لم تُرسل لنا الوثائق بالبريد العادي أو الفاكس.

8 - الاتصالات الإلكترونية والحماية من الفيروسات

يخضع الاتصال الإلكتروني للبند 12 من شروط التعاقد العامة. وأنتم تقررون بموجب هذا الاتفاق كذلك بأن البيانات المرسلّة عبر الإنترنت لا يمكن حمايتها بشكل موثوق من وصول أطراف ثالثة إليها، وبأنها يحتمل أن تتعرض للفقد أو التأخير أو الفيروسات. ولذلك فإننا ننبّه من أي مسؤولية أو تبعّة عن سلامة رسائل البريد الإلكتروني بعد أن تخرج عن سيطرتنا، وعن أي أضرار قد تتعرضون لها أنتم أو أي طرف ثالث نتيجة لذلك. ويسري هذا الإبراء أيضاً إذا دخلت إلى نظامكم فيروسات نتيجة لتلقي رسائل إلكترونية منا، رغم استخدامنا لبرامج مكافحة الفيروسات.

9 - شبكة BDO، الجهة الوحيدة التي يجوز الرجوع عليها

(أ) نحن عضو في شركة BDO International Limited البريطانية الدولية المحدودة، ونحن جزء من شبكة BDO الدولية التي تتألف عضويتها من شركات مستقلة قانوناً. و BDO هو الاسم التجاري لشبكة BDO ولكل شركة من الشركات الأعضاء في شبكة BDO (التي يشار إليها فيما يلي باسم "الشركات الأعضاء"). ولتقديم الخدمات، يجوز أن نشرك معنا شركات أعضاء أخرى كجهات متعاقدة من الباطن. ولهذا الغرض، فإنكم بموجب هذا الاتفاق ترفعون عن عاتقنا واجب السرية فيما يتعلق بهذه الشركات الأعضاء.

(ب) أنتم بموجب هذا الاتفاق تقررون وتقبلون بأننا في مثل هذه الحالات نتحمل المسؤولية الكاملة عما نفعله و/أو نغفل عنه وكذلك عن كل ما تفعله و/أو تغفل عنه أي شركات أعضاء تساعدنا كجهات متعاقدة من الباطن. وأنتم بذلك توافقون على عدم تقديم أي مطالبات أو رفع دعاوى من أي نوع ضد أي شركة من الشركات الأعضاء في شبكة BDO المتعاقدة معنا من الباطن (بما في ذلك شركة BDO International Limited أو شركة Brussels Worldwide Services BVBA). ولا ينطبق ذلك على أي مطالبة أو دعوى تكون مبنية على ادعاء بالاحتيال أو سوء السلوك المتعمد أو أي مطالبات أخرى لا يمكن استبعادها بموجب قوانين جمهورية ألمانيا الاتحادية.

(ج) أحكام المسؤولية الواردة في اتفاق العميل هذا، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، حدود المسؤولية، تنطبق لصالح أي شركة عضو تساعدنا بوصفها جهة متعاقدة من الباطن. ويحق لهذه الشركات المتعاقدة من الباطن أن تحتج مباشرة بأحكام البند 9 (ب) المذكور أعلاه من هذه الشروط والأحكام الخاصة. BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft ©، آخر تنقيح لها في 1 كانون الثاني/يناير 2017.

10 - شركة BDO Legal Rechtsanwalts-gesellschaft mbH (شركة BDO Legal) والشركات المنتسبة لشبكة BDO

(أ) إذا كنتم تستعينون أيضاً، فيما يتعلق بخدماتنا، بإحدى الشركات المنتسبة لشبكة BDO أو شركة BDO Legal، فإنكم بموجب هذا الاتفاق ترفعون عن عاتقنا واجب السرية فيما يتعلق بهذه الشركات الأخرى المنتسبة لشبكة BDO، حتى يتسنى تقديم الخدمات بأكبر قدر ممكن من السلاسة والكفاءة.

(ب) نحن مستقلون قانوناً عن شركة BDO Legal والشركات المنتسبة لشبكتنا. وبناء على ذلك، فإننا لا نتحمل أي مسؤولية عما تفعله أو تغفل عنه، كما أننا لا نشكل شراكة بموجب القانون المدني مع شركة BDO Legal أو أي من الشركات المنتسبة لشبكتنا، وكذلك فإننا لا نتحمل مسؤولية مشتركة وتضامنية مع شركة BDO Legal أو أي من الشركات المنتسبة لشبكتنا.

11 - غسل الأموال

بموجب أحكام القانون الألماني المتعلق بغسل الأموال (Geldwäschegesetz)، يتعين علينا اتباع إجراءات معينة لتحديد الهوية فيما يتعلق بالشركاء المتعاقدين معنا. والشركاء المتعاقدون معنا ملزمون بتزويدنا، بشكل كامل وصادق، بجميع المعلومات والوثائق التي يجب توفيرها بموجب القانون الألماني لغسل الأموال، وهم ملزمون بأن يُحدِّثوا هذه المعلومات والوثائق دون أن نطلب ذلك منهم على مدار العلاقة التجارية.

12 - التسويق

أنتم تسمحون لنا بموجب هذا الاتفاق باستخدام نوع وطبيعة عقدنا معكم لأغراض تسويقية، ما لم تُوعزوا إلينا بخلاف ذلك بشكل خطي وما لم يتعلق ذلك بمسائل شخصية للغاية أو بتكاليف صادرة من المستهلكين بالمعنى المقصود في المادة 13 من القانون المدني الألماني. ويغطي هذا الإذن بشكل حصري

وصفا مبنيا على الوقائع للطبيعة الأساسية للعقد والعميل (على سبيل المثال، قوائم مرجعية تحمل اسم الشركة وشعارها، وكذلك بطاقات النتائج).

### 13 - قانون التقادم

(أ) فترة التقادم للمطالبات المتعلقة بالضمان تخضع للبند 7 (2) من شروط التعاقد العامة. وفترة التقادم للمطالبات الأخرى هي الفترة المنصوص عليها في البند الفرعي (2).

(ب) في حالات الإهمال البسيط الذي لا ينطوي على ضرر للحياة أو الجسد أو الحرية أو الصحة، تخضع جميع المطالبات المرفوعة ضدنا لفترة تقادم عامة مدتها سنة واحدة.

(ج) تبدأ فترة التقادم في نهاية السنة التقويمية التي حدثت فيها المطالبة والتي اكتشفت فيها الظروف التي أدت إلى نشوء المطالبة وكذلك هوية الطرف المسؤول أو كنتم ستكتشفون فيها هذه الظروف لولا الإهمال الجسيم ("المعرفة أو عدم المعرفة الناجمة عن إهمال جسيم"). وبغض النظر عما سبق، تسقط المطالبات بالتقادم بعد مرور فترة خمس سنوات على وقوع الفعل أو الإخلال بالواجب أو أي حدث آخر يتسبب في الضرر، أو بعد مرور عشر سنوات دون اعتبار لحدوثه ومعرفتكم به أو عدم معرفتكم به بسبب إهمال جسيم. وأي موعد نهائي يحل أولاً يكون ذا صلة.

(د) باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة، يخضع تحديد المطالبات للقانون الواجب التطبيق.

### 14 - الولاية القضائية، مسائل متنوعة

(أ) إذا كنتم مسجلين كتاجر (Kaufmann)، أو مسجلين بموجب القانون العام ككيان قانوني أو صندوق خاص، أو إذا لم يكن لديكم مكان عام للولاية القضائية في ألمانيا، فإن مكان الولاية القضائية لأي وكل نزاع ينشأ عن اتفاق العميل أو فيما يتعلق به سيكون، حسب اختيارنا، '1' هامبورغ، '2' المكان الذي يُؤدى فيه العمل المتنازع عليه، أو '3' مكان مكتبكم المسجل أو إقامتكم المسجلة.

(ب) يجب أن يتخذ كل اتفاق من اتفاقات العميل شكلاً خطياً، هو وأي تعديلات عليه. ما لم يُنقَ على خلاف ذلك أو ينص القانون الواجب التطبيق على خلاف ذلك، يكفي لاستيفاء شرط الشكل الخطي أن يحدث الآتي، حسب اختيارنا، (1) يوقع كل طرف على نسخة أصلية واحدة فقط من الاتفاق ثم يرسلها إلى الطرف الآخر، أو (2) يحل محل اتفاق العميل، بما يشمل المرفقات، وثيقة واحدة يوقع عليها الطرفان وتكون في شكل إلكتروني فقط لا غير.

(ج) إذا ثبت أن أي حكم من أحكام هذا الاتفاق - كلياً أو جزئياً - باطل أو غير قابل للتطبيق لأي سبب آخر، تظل الأحكام الأخرى سارية المفعول وواجبة النفاذ بشكل كامل. وأي حكم باطل أو غير قابل للتطبيق يُستعاض عنه بحكم صحيح وقابل للإنفاذ يكون قريباً قدر الإمكان من القصد الاقتصادي للحكم الباطل أو غير القابل للإنفاذ. وينطبق ما سبق، مع تعديل ما يلزم تعديله، على أي حكم قد يُعقَل من هذا الاتفاق بدون قصد.

## التذييل الثالث

## شروط التعاقد العامة لمراجعي الحسابات العموميين الألمان وشركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2017

### 1 - نطاق التطبيق

(1) تنطبق شروط التعاقد هذه على العقود المبرمة بين مراجعي الحسابات العموميين الألمان (Wirtschaftsprüfer) أو شركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية (Wirtschaftsprüfungsgesellschaften) - ويشار إليها مجتمعة فيما يلي باسم "مراجعو الحسابات العموميين الألمان" - والأطراف التي تعاقدوا معها لأجل خدمات الضمان، والخدمات الاستشارية الضريبية، والمشورة بشأن المسائل التجارية وغيرها من التعاقدات باستثناء ما يتفق عليه خلاف ذلك خطياً أو على النحو المنصوص عليه بموجب قاعدة إلزامية.

(2) لا يجوز للأطراف الثالثة أن تستمد مطالبات من عقود مبرمة بين مراجعي الحسابات العموميين الألمان والأطراف المتعاقدة إلا عندما يكون ذلك متفقاً عليه صراحةً أو ناجماً عن قواعد إلزامية ينص عليها القانون. وفيما يتعلق بهذه المطالبات، تنطبق شروط التعاقد هذه أيضاً على هذه الأطراف الثالثة.

### 2 - نطاق التعاقد وتنفيذه

(1) الهدف من التعاقد هو الخدمة المتفق عليها، وليس نتيجة اقتصادية معينة. وسينفذ التعاقد وفقاً للمبادئ الألمانية للسلوك المهني السليم (Grundsätze ordnungsmäßiger Berufsausübung). ولا يسطع مراجع الحسابات العمومي الألماني بأي مهام إدارية فيما يتعلق بخدماته. ولا يكون مراجع الحسابات العمومي الألماني مسؤولاً عن استخدام أو تنفيذ نتائج خدماته. ويحق لمراجع الحسابات العمومي الألماني الاستعانة بأشخاص أكفاء لتنفيذ هذا التعاقد.

(2) وباستثناء التزامات الضمان (betriebswirtschaftliche Prüfungen)، تتطلب مراعاة القانون الأجنبي اتفاقاً خطياً صريحاً.

(3) إذا تغيرت الظروف أو تغير الوضع القانوني بعد إصدار البيان المهني النهائي، فإن مراجع الحسابات العمومي الألماني غير ملزم بإحالة الطرف المتعاقد إلى التغييرات أو أي نتائج تترتب عليها.

### 3 - التزامات الطرف المتعاقد بالتعاون

(1) يكفل الطرف المتعاقد تقديم جميع الوثائق والمعلومات الإضافية اللازمة لأداء التعاقد إلى مراجع الحسابات العمومي الألماني في الوقت المناسب، وإبلاغه بجميع الأحداث والظروف التي قد تكون ذات أهمية لأداء التعاقد وينطبق ذلك أيضاً على الوثائق والمعلومات والأحداث والظروف الإضافية التي أصبحت معروفة لأول مرة أثناء عمل مراجع الحسابات العمومي الألماني. ويعين الطرف المتعاقد أيضاً أشخاصاً مناسبين لتقديم المعلومات.

(2) يؤكد الطرف المتعاقد، بناء على طلب مراجع الحسابات العمومي الألماني، اكتمال الوثائق والمعلومات الإضافية المقدمة وكذلك التوضيحات والبيانات، في بيان خطي يصوغه مراجع الحسابات العمومي الألماني.

## 4 - ضمان الاستقلالية

(1) يتمتع الطرف المتعاقد عن أي شيء يُعرض للخطر استقلالية موظفي مراجع الحسابات العمومي الألماني. وينطبق ذلك طوال فترة التعاقد، ولا سيما على عروض العمل أو الاضطلاع بدور تنفيذي أو غير تنفيذي، وعلى عروض قبول الارتباطات بالنيابة عنهم.

(2) إذا ما أضعف أداء التعاقد استقلالية مراجع الحسابات العمومي الألماني، أو الشركات ذات الصلة، أو الشركات داخل شبكته، أو الشركات المرتبطة به، التي تنطبق عليها شروط الاستقلالية بنفس الطريقة التي تنطبق بها على مراجع الحسابات العمومي الألماني في علاقات التعاقد الأخرى، يحق لمراجع الحسابات العمومي الألماني إنهاء التعاقد لسبب وجيه.

## 5 - الإبلاغ والمعلومات الشفوية

بقدر ما يُطلب من مراجع الحسابات العمومي الألماني تقديم النتائج خطيا في إطار العمل في تنفيذ التعاقد، فإن هذا العمل الخطي هو وحده الذي يكون ذا حجية. والمسودات غير ملزمة. وما لم يتفق على خلاف ذلك، فإن البيانات والتفسيرات الشفوية التي يدلي بها مراجع الحسابات العمومي الألماني لا تكون ملزمة إلا عندما يتم تأكيدها كتابيا. وبيانات ومعلومات مراجع الحسابات العمومي الألماني خارج إطار التعاقد هي دائما غير ملزمة.

## 6 - توزيع البيان المهني لمراجع حسابات ألماني عمومي

(1) يتطلب توزيع البيانات المهنية لمراجع الحسابات العمومي الألماني على طرف ثالث (نتائج العمل أو مقتطفات من نتائج العمل سواء في شكل مسودة أو نسخة نهائية) أو معلومات عن مراجع الحسابات العمومي الألماني الذي يعمل لصالح الطرف المتعاقد، موافقة خطية من مراجع الحسابات العمومي الألماني، ما لم يكن الطرف المتعاقد ملزماً بالتوزيع أو الإبلاغ بسبب شرط قانوني أو تنظيمي.

(2) يحظر استخدام الطرف المتعاقد للبيانات المهنية لمراجع الحسابات العمومي الألماني والمعلومات المتعلقة بمراجع الحسابات العمومي الألماني الذي يعمل لصالح الطرف المتعاقد لأغراض ترويجية.

## 7 - تصحيح القصور

(1) في حالة وجود أي أوجه قصور، يحق للطرف المتعاقد أداء لاحق محدد من جانب مراجع الحسابات العمومي الألماني. ويجوز للطرف المتعاقد أن يخفض الرسوم أو يلغي العقد بسبب فشل هذا الأداء اللاحق، أو بسبب عدم الأداء اللاحق أو الرفض غير المبرر للأداء اللاحق، أو لعدم معقولية الأداء اللاحق أو استحالتة. وإذا لم يكن التعاقد بتكليف من المستهلك، لا يجوز للطرف المتعاقد إلغاء العقد إلا بسبب نقص إذا كانت الخدمة المقدمة غير ذات صلة به بسبب فشل الأداء اللاحق، أو عدم الأداء اللاحق، أو عدم معقولية الأداء اللاحق أو استحالتة. وتنطبق الفقرة رقم 9 على مدى وجود مطالبات أخرى بالتعويض عن الأضرار.

(2) يجب على الطرف المتعاقد أن يؤكد المطالبة بتصحيح أوجه القصور كتابة (في شكل نص مكتوب)<sup>(1)</sup> دون إبطاء. وتنتهي المطالبات المقدمة عملاً بالفقرة 1 غير الناشئة عن فعل متعمد بعد سنة واحدة من بدء المهلة المحددة بموجب قانون التقادم.

(3) يمكن تصحيح أوجه القصور الظاهرة، مثل الأخطاء الكتابية والأخطاء الحسابية وأوجه القصور المرتبطة بالجوانب التقنية الواردة في البيان المهني لمراجع الحسابات الألماني العمومي (التقارير الطويلة، وآراء الخبراء، وما إلى ذلك) - مقابل أطراف ثالثة أيضاً - من قبل مراجع الحسابات العمومي الألماني في أي وقت. وتخول البيانات الخاطئة، التي قد تشكك في النتائج الواردة في البيان المهني لمراجع الحسابات العمومي الألماني، مراجع الحسابات العمومي الألماني سحب هذا البيان - أيضاً مقابل أطراف ثالثة. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي لمراجع الحسابات العمومي الألماني أن يستمع أولاً إلى الطرف المتعاقد، إذا كان ذلك ممكناً من الناحية العملية.

#### 8 - السرية تجاه الأطراف الثالثة، وحماية البيانات

(1) عملاً بالقانون (الفقرة 1 من المادة 323 من القانون التجاري الألماني: [Handelsgesetzbuch]، والمادة 43 من القانون الألماني الذي ينظم مهنة مراجعي الحسابات العموميين الألمان: شركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية [Wirtschaftsprüfung]، والمادة 203 من [القانون الجنائي الألماني [Strafgesetzbuch]]، يلتزم مراجع الحسابات العمومي الألماني بالحفاظ على السرية فيما يتعلق بالوقائع والظروف التي يُعهد بها إليه أو التي يكون على علم بها أثناء عمله المهني، ما لم يُعفه الطرف المشارك من هذا الالتزام بالسرية.

(2) عند معالجة البيانات الشخصية، سيراعي مراجع الحسابات العمومي الألماني الأحكام القانونية الوطنية والأوروبية المتعلقة بحماية البيانات.

#### 9 - المسؤولية

(1) بالنسبة للخدمات المطلوبة قانوناً من قبل مراجعي الحسابات العموميين الألمان، ولا سيما عمليات مراجعة الحسابات، يسري تحديد المسؤولية القانونية، ولا سيما تحديد المسؤولية عملاً بالفقرة 2 من المادة 323 من القانون التجاري الألماني.

(2) بقدر ما لا ينطبق تحديد قانوني للمسؤولية، ولا يوجد تحديد تعاقدية فردي للمسؤولية، تقتصر مسؤولية مراجع الحسابات العمومي الألماني عن المطالبات بالتعويض عن الأضرار من أي نوع آخر، باستثناء الأضرار الناجمة عن الضرر الذي لحق بالحياة أو الجسد أو الصحة وكذلك عن الأضرار التي تشكل واجب استعاضة من قبل أحد المنتجين عملاً بالمادة 1 من القانون الألماني للمسؤولية عن المنتجات [Produkthaftungsgesetz]، بالنسبة لحالة فردية من الأضرار الناجمة عن الإهمال، على 4 ملايين يورو عملاً بالفقرة 1 الرقم 2 من المادة a 54 من القانون الألماني الذي ينظم مهنة مراجعي الحسابات العموميين الألمان: شركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية.

(3) يحق لمراجع الحسابات العمومي الألماني أن يتذرع بالحجج والدفع القائمة على العلاقة التعاقدية مع الطرف المتعاقد أيضاً تجاه أطراف ثالثة. وجميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة طباعة هذا النموذج،

(1) ملاحظة للمترجمين: يعني المصطلح الألماني "Textform" في شكل نص مكتوب، ولكن دون حاجة إلى توقيع.

كلياً أو جزئياً، أو نسخه بأي شكل من الأشكال، دون موافقة خطية صريحة من الناشر. © IDW Verlag GmbH Tersteegenstraße 14 40474 Düsseldorf DokID: 35021 OJSH100 Lizenziert für/Licensed to: BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft | 4298982.

(4) عندما يؤكد أصحاب مطالبات متعددة حقهم في تعويضات ناشئة عن علاقة تعاقدية قائمة مع مراجع الحسابات العمومي الألماني بسبب إخلال مراجع الحسابات الألماني بالواجب، ينطبق الحد الأقصى للمبلغ المنصوص عليه في الفقرة 2 على المطالبات الخاصة بجميع أصحاب المطالبات بصورة جماعية.

(5) توجد أيضاً حالة فردية للأضرار بالمعنى المقصود في الفقرة 2 فيما يتعلق بضرر موحد ناجم عن عدد من الإخلالات بالواجب. وتشمل الحالة الفردية للأضرار جميع العواقب الناجمة عن الإخلال بالواجب بغض النظر عما إذا كانت الأضرار قد حدثت في سنة واحدة أو في عدد من السنوات المتعاقبة. وفي هذه الحالة، تعتبر الأفعال أو الإغفالات المتعددة القائمة على نفس مصدر الخطأ أو على أساس مصدر خطأ ذي طبيعة معادلة إخلالاً واحداً بالواجب إذا كانت المسائل المعنية مرتبطة ببعضها البعض من الناحية القانونية أو الاقتصادية. وفي هذه الحالة، تقتصر المطالبة ضد مراجع الحسابات العمومي الألماني على 5 ملايين يورو. ولا ينطبق قصر الحد الأدنى للمبلغ المؤمن عليه على خمسة أضعاف على عمليات مراجعة الحسابات الإلزامية التي يقتضيها القانون.

(6) تنتهي المطالبة بتعويضات إذا لم ترفع دعوى في غضون ستة أشهر بعد الرفض الكتابي لقبول التعويض وأبلغ الطرف المتعاقد بهذه النتيجة. ولا ينطبق ذلك على المطالبات بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن سبق الإحاطة بأسباب الضرر، أو الضرر المستحق اللوم الذي يلحق بالحياة أو الجسد أو الصحة، وكذلك عن الأضرار التي تشكل مسؤولية عن الاستعاضة من جانب أحد المنتجين بموجب المادة 1 من القانون الألماني للمسؤولية عن المنتجات. ولا يتأثر بذلك الحق في الاحتجاج بالدفع في قانون التقادم.

#### 10 - أحكام تكميلية للتعاقدات المتعلقة بمراجعة الحسابات

(1) إذا قام الطرف المتعاقد بعد ذلك بتعديل البيانات المالية أو تقرير الإدارة الذي راجعه مراجع حسابات عمومي ألماني وأرفق بتقرير مراجع الحسابات، فإنه لا يجوز له بعد الآن استخدام تقرير مراجع الحسابات هذا. وإذا لم يصدر مراجع الحسابات العمومي الألماني تقرير مراجع الحسابات، لا يُسمح بالإشارة إلى مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الحسابات العمومي الألماني في تقرير الإدارة أو أي إشارة عامة أخرى إلا بموافقة خطية من مراجع الحسابات العمومي الألماني، وبصياغة أُن بها.

(2) إذا أُلغى مراجع الحسابات العمومي الألماني تقرير مراجع الحسابات، فإنه لا يجوز استخدامه بعد ذلك. وإذا كان الطرف المتعاقد قد استفاد بالفعل من تقرير مراجع الحسابات، فعليه، بناء على طلب مراجع الحسابات العمومي الألماني، أن يقدم إخطاراً بالإلغاء.

(3) يحق للطرف المتعاقد الحصول على خمس نسخ رسمية من التقرير.

وستفرض رسوم على النسخ الرسمية الإضافية بشكل منفصل.

#### 11 - أحكام تكميلية للمساعدة في المسائل الضريبية

(1) يحق لمراجع الحسابات العمومي الألماني، عند إسداء المشورة بشأن مسألة ضريبية فردية، وكذلك عند تقديم المشورة الضريبية المستمرة، أن يستخدم، على أساس صحيح وكامل، الوقائع التي يقدمها الطرف المتعاقد، ولا سيما حالات الكشف العددي؛ وينطبق هذا أيضا على ارتباطات مسك الدفاتر. ومع ذلك، فهو ملزم بأن يبين للطرف المتعاقد أي أخطاء حددها.

(2) لا يشمل التعاقد الاستشاري الضريبي الإجراءات اللازمة للتقيد بالمواعيد النهائية، ما لم يكن مراجع الحسابات العمومي الألماني قد قبل صراحة تعاقدًا مقابلاً. وفي هذه الحالة، يجب على الطرف المتعاقد أن يزود مراجع الحسابات العمومي الألماني بجميع الوثائق اللازمة للتقيد بالمواعيد النهائية - ولا سيما التقييمات الضريبية - في الوقت المناسب بحيث يكون لدى مراجع الحسابات العمومي الألماني مهلة زمنية مناسبة.

(3) ما لم يتفق عليه خلاف ذلك خطياً، تشمل المشورة الضريبية الجارية خلال فترة العقد الأعمال التالية:

(أ) إعداد الإقرارات الضريبية السنوية لضريبة الدخل، وضريبة الشركات وضريبة الأعمال، وكذلك إقرارات ضريبة الثروة، أي على أساس البيانات المالية السنوية، وعلى جداول ووثائق الإثبات الأخرى اللازمة لفرض الضريبة، التي يتعين توفيرها من قبل الطرف المتعاقد؛

(ب) دراسة الاقتطاعات الضريبية فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة (أ)؛

(ج) إجراء مفاوضات مع السلطات الضريبية فيما يتعلق بالعائدات والاقتطاعات المذكورة في

الفقرتين (أ) و (ب)؛

(د) تقديم الدعم في عمليات مراجعة الحسابات الضريبية وتقييم نتائج عمليات مراجعة

الحسابات الضريبية فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة (أ)؛

(هـ) المشاركة في إجراءات الالتماس أو الاحتجاج والاستئناف فيما يتعلق بالضرائب المذكورة

في الفقرة (أ).

وفي المهام المذكورة أعلاه، يأخذ مراجع الحسابات العمومي الألماني في الاعتبار القرارات القانونية والتفسيرات الإدارية المنشورة.

(4) إذا تلقى مراجع الحسابات العمومي الألماني رسماً ثابتاً للمشورة الضريبية الجارية، يُدفع أجر العمل

المذكور في الفقرة 3 (د) و (هـ) على حدة، ما لم يتفق عليه خلاف ذلك خطياً.

(5) بقدر ما يكون مراجع الحسابات العمومي الألماني هو أيضاً مستشار الضرائب الألمانية، وتُطبق

لائحة مكافأة المشورة الضريبية الألمانية (Steuerberbertungsvergütungsverordnung) في حساب الأجر، يمكن الاتفاق على أجر أكبر أو أقل من الأجر القانوني غير المدفوع خطياً (في شكل نص مكتوب).

(6) يتطلب العمل المتعلق بالمسائل الفردية الخاصة المتعلقة بضريبة الدخل، وضريبة الشركات،

وضريبة الأعمال، وتقديرات تقييم وحدات الملكية، وضريبة الثروة، وكذلك جميع المسائل المتعلقة بضريبة المبيعات، وضريبة المرتبات، والضرائب والمستحقات الأخرى، تعاقدًا منفصلاً. وينطبق هذا أيضاً على ما يلي:

(أ) العمل على المسائل الضريبية غير المتكررة، على سبيل المثال في مجال ضريبة

العقارات، وضريبة المعاملات الرأسمالية، وضريبة المبيعات العقارية؛

- (ب) الدعم والتمثيل في الإجراءات أمام المحاكم الضريبية والإدارية وفي المسائل الضريبية الجنائية؛
- (ج) العمل الاستشاري والأعمال المتصلة بأراء الخبراء فيما يتعلق بالتغيرات في الشكل القانوني وغيره من عمليات إعادة التنظيم، والزيادات والتخفيضات في رأس المال، وإعادة تنظيم الأعمال التجارية المتصلة بالإعسار، وقبول المالكين وتقاعدهم، وبيع الأعمال التجارية، والتصفيات وما شابه ذلك؛
- (د) الدعم في الامتثال للالتزامات الكشف والتوثيق.

(7) ويقدر ما يتم إعداد الإقرارات السنوية لضريبة المبيعات كعمل إضافي، لا يشمل ذلك استعراض أي شروط محاسبية خاصة ولا مسألة ما إذا كانت جميع البدلات المحتملة لضريبة المبيعات قد حُددت. ولا يُمنح أي ضمان للتجميع الكامل للوثائق للمطالبة بتطبيق إعفاء ضريبي على المدخلات.

#### 12 - الاتصالات الإلكترونية

يمكن أن يكون الاتصال بين مراجع الحسابات العمومي الألماني والطرف المتعاقد عن طريق البريد الإلكتروني. وفي حالة عدم رغبة الطرف المتعاقد في الاتصال عبر البريد الإلكتروني أو تعيين متطلبات أمنية خاصة، مثل تشفير رسائل البريد الإلكتروني، يقوم الطرف المتعاقد بإبلاغ مراجع الحسابات العمومي الألماني خطياً (في شكل نص مكتوب) وفقاً لذلك.

#### 13 - الأجر

(1) يحق لمراجع الحسابات العمومي الألماني، بالإضافة إلى مطالباته بالتعويض عن الرسوم، أن يطالب بسداد نفقاته؛ وسيتم إعداد فواتير ضريبة المبيعات بالإضافة إلى ذلك. ويجوز له أن يطالب بسلف مناسبة عن الأجر وسداد النفقات، ويجوز له أن يجعل تقديم خدماته متوقفاً على الوفاء الكامل بمطالباته. والأطراف المتعاقدة المتعددة مسؤولة بالتكافل والتضامن.

(2) إذا لم يكن الطرف المتعاقد مستهلكاً، لا يُقبل التعويض عن مطالبات مراجع الحسابات العمومي الألماني بالتعويض عن الأجر وسداد النفقات إلا بالنسبة للمطالبات التي لا جدال فيها أو التي يتقرر أنها ملزمة قانوناً.

#### 14 - تسوية المنازعات

مراجع الحسابات العمومي الألماني غير مستعد للمشاركة في إجراءات تسوية المنازعات أمام مجلس لتحكيم المستهلكين (Verbraucherschlichtungsstelle) بالمعنى المقصود في الفقرة 2 من القانون الألماني بشأن تسوية منازعات المستهلكين (Verbraucherstreitbeilegungsgesetz).

#### 15 - القانون الواجب التطبيق

يخضع العقد وأداء الخدمات وجميع المطالبات الناتجة عنها حصراً للقانون الألماني.

المرفق الثاني

تقرير الأداء المؤقت لعام 2019

(باليورو)

الجزء/ الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة 2020-2019	الميزانية المعتمدة (في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019)	نققات عام 2019 (في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019)	الالتزامات غير المصفاة عام 2019 (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019)	اجمالي نققات عام 2019 (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019)	مجموع النققات/ الميزانية المعتمدة (بالنسبة المئوية) الرصيد
ألف	النققات المتكررة	4 393 000	2 177 100	2 233 231	110	2 233 341	102,58 (56 241)
1	القضاة	3 124 400	1 566 700	1 667 825	-	1 667 825	106,45 (101 125)
1-1	البدلات السنوية	851 400	416 800	422 007	-	422 007	101,25 (5 207)
2-1	البدلات الخاصة	276 700	149 400	128 087	-	128 087	85,73 21 313
3-1	السفر لحضور الدورات	140 500	44 200	15 312	110	15 422	34,89 28 778
4-1	التكاليف العامة	1 857 300	827 200	794 416	-	794 416	96,04 32 784
2	نظام المعاشات التقاعدية للقضاة	7 749 600	3 853 650	3 753 461	4 440	3 757 901	97,52 95 749
3	تكاليف الموظفين	5 088 000	2 518 400	2 494 243	-	2 494 243	99,04 24 157
1-3	الوظائف الثابتة	2 249 800	1 135 100	1 101 399	1 058	1 102 457	97,12 32 643
2-3	تكاليف الموظفين العامة	25 000	12 500	9 877	-	9 877	79,02 2 623
3-3	العمل الإضافي	205 500	96 300	91 860	-	91 860	95,39 4 440
4-3	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	107 900	53 950	35 134	1 750	36 884	68,37 17 066
5-3	المساعدة المؤقتة العامة	73 400	37 400	20 948	1 632	22 580	60,37 14 820
6-3	التدريب	13 600	7 350	6 234	-	6 234	100,55 (34)
4	بدل التمثيل	181 600	92 500	85 089	-	85 089	91,99 7 411
5	السفر في مهام رسمية	14 400	7 350	4 884	-	4 884	66,45 2 466
6	الضيافة	3 022 400	1 578 550	1 297 399	123 298	1 420 697	90,00 157 853
7	نققات التشغيل	2 289 900	1 204 600	1 032 876	99 161	1 132 037	93,98 72 563
1-7	صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن	358 200	187 250	141 070	16 543	157 613	84,17 29 637
2-7	استئجار المعدات وصيانتها						

الجزء/ الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة 2020-2019	الميزانية المعتمدة لعام 2019	نفقات عام 2019 (في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019)	الالتزامات غير المصفاة عام 2019 (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019)	اجمالي نفقات عام 2019 (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019)	الرصيد	مجموع النفقات/ الميزانية المعتمدة (بالنسبة المئوية)
3-7	الاتصالات	190 600	97 050	75 405	2 892	78 297	18 753	80,68
4-7	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	41 300	21 050	15 660	220	15 880	5 170	75,44
5-7	اللوازم والمواد	123 300	62 800	32 388	4 482	36 870	25 930	58,71
6-7	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	19 100	5 800	-	-	-	5 800	0,00
8	تكاليف المكتبة وما يتصل بها	325 600	168 200	165 289	1 145	166 434	1 766	98,95
1-8	المكتبة - شراء الكتب والمنشورات	247 000	128 150	125 628	1 145	126 773	1 377	98,93
2-8	الطباعة والتجليد الخارجيان	78 600	40 050	39 661	-	39 661	389	99,03
باء	النفقات غير المتكررة							
9	الأثاث والمعدات							
1-9	شراء المعدات	155 600	78 750	46 434	-	46 434	32 316	58,96
10	تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	140 000	70 000	7 966	15 053	23 019	46 981	32,88
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا	3 406 800	1 960 600	1 864 137	-	1 864 137	96 463	95,08
11	القضاة	2 221 000	1 460 900	1 474 350	-	1 474 350	(13 450)	100,92
1-11	البدلات الخاصة	1 666 200	1 101 400	1 153 811	-	1 153 811	(52 411)	104,76
2-11	أتعاب القضاة المخصصين	306 100	124 100	107 290	-	107 290	16 810	86,45
3-11	سفر القضاة لحضور الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصصون	248 700	235 400	213 249	-	213 249	22 151	90,59
12	تكاليف الموظفين	1 185 800	499 700	389 787	-	389 787	109 913	78,00
1-12	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	1 140 800	477 100	373 106	-	373 106	103 994	78,20
2-12	العمل الإضافي	45 000	22 600	16 681	-	16 681	5 919	73,81
	المجموع	21 119 900	10 750 100	10 250 574	144 046	10 379 567	370 533	96,55